دور القضاء الجزائري في حماية المؤمن له

سليمي وليد

جامعة الجزائر 1

مقدمـــة

يعد مبدأ المساواة بين الأطراف من أهم المبادئ التي تقوم عليها الأنظمة القضائية لأنها ضرب من ضروب العدالة التي تنشدها المجتمعات[1]، فالعدالة تقتضي تحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون، فمبدأ المساواة يكفل حق اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم[2].

يجب أن تشكل المقومات التي تعمل على تحقيق التوازن في منازعات عقد التامين من مبادئ عامة مستمدة من القواعد العامة للتقاضي و أخرى خاصة مستمدة من قواعد التامين و خصوصية حماية المؤمن له الضعيف.

هذا التوازن يقتضي المساواة بين أطراف المنازعة و وضوح القواعد القانونية العامة منها و الخاصة و انسجامها، ولكن الملاحظ في واقع هذه المنازعات التي تنشأ بين المؤمن له و المؤمن تتسم بعدم التكافؤ على مستوى إجراءات التقاضي[3]. رغم أن الأصل في المنازعات هي المساواة بين طرفي الدعوى القضائية سواء كان مدعيا أو مدعا عليه لكن نظرا لخصوصية عقد التامين التي يكون فيها تباين بين مراكز أطرافها، فإنه أصبح من الضرورة تدخل التشريعات لإحداث توازن بين الأطراف، لذلك عملت أغلبية هذه التشريعات على سن بعض القواعد الإجرائية في هذا الخصوص .

تتطلب التسوية القضائية لمنازعات عقد التامين الإحاطة بالضمانات الكافية التي تساعد على اللجوء إلى القضاء (المبحث الأول) وكذا الإجراءات القضائية المسهلة (المبحث الثاني) .

المبحث الأول: الوسائل المساعدة على اللجوء إلى القضاء

وتتمثل هده الوسائل في المساعدة القضائية وفي إعطاء جمعيات حماية المستهلك الحق في تمثيله أمام الجهات القضائية .

المطلب الاول : المساعدة القضائية :

كثيرا ما يعزف المؤمن له عن اللجوء إلى القضاء بسبب ارتفاع نفقات المصاريف القضائية والمصاريف المرتبطة بها من رسوم رفع الدعوى، تعيين المحامي وفي بعض الأحيان مصاريف التنقل هو والشهود إذا لزم الأمر خاصة إذا كانت المحكمة بعيدة عن مقر إقامته، التكليف بالحضور وغيرها من الإجراءات التي تتطلب مبالغ قد لا يتحملها المؤمن له بمقابل القيمة الحقيقية للدعوى التي يرفعها و بذلك تذهب حقوقه أدراج الرياح وتعتبر المساعدة القضائية جوهر مبدأ حق الإنسان في الوصول إلى العدالة أو حقه في محاكمة عادلة[4].

رغم أن المساعدة القضائية نص عليها المشرع وهي حق لمن هو محتاج ويستفيد منها بعد دراسة ملفه من طرف اللجنة المختصة، لذلك كان حريا أن ينص المشرع على استفادة المؤمن له حسن النية من المساعدة القضائية وذلك بتوسيع نطاق الاستفادة منها بقوة القانون، مثلما فعل مع بعض الفئات الأخرى المذكورة في م28 من قانون المساعدة القضائية، أو على الأقل إعلامه بهذا الحق من طرف أمين الضبط الذي تودع لديه عريضة افتتاح الدعوى أو المحامي الذي أوكله عندما يتعلق بمنازعة تأمينية وهذا قصد تأمين لجوء المؤمن له إلى القضاء.

تتمثل المساعدة القضائية في توكيل المحامي وغيره من المساعدين القضائيين وإعفائه من الرسوم القضائية وغيرها.

الفرع الأول : مفهوم المساعدة القضائية

عرفها البعض «تحقيق الوصول إلى العدالة بدون مقابل مالي للفئات المستحقة لها والتي لا تستطيع الوصول إلى العدالة لأسباب عدة أهمها عدم مقدرتهم الحصول

على الاستشارات القانونية الصحيحة أو تمثيلهم أمام المحاكم ودفع رسوم التقاضي وأتعاب المحاماة بسبب عدم مقدرتهم المالية»[5]. ولقد عرفها القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية في مادته الأولى على أنها « الإعفاء من الرسوم والمصروفات القضائية أو دفعها كلها أو بعضها عمن يثبت عجزه عن دفعها، كما تشمل انتداب محام»[6].

هذه التعريفات تشترك في حق من يعجز عن رفع دعواه لأسباب مالية في الاستفادة من الإعفاء من الرسوم إضافة إلى مصاريف أخرى مرتبطة بالدعوى.

وبالنسبة للقانون الجزائري لم يعرفها ولكنه بين الأشخاص الذين يمكن لهم الاستفادة منها إضافة إلى مضمونها و شروط منحها.

ا- مضمون المساعدة القضائية

حسب م 2 من الأمر 71 - 57 المتعلق بالمساعدة القضائية[7] فإن المساعدة القضائية تشمل جميع الأعمال والإجراءات التنفيذية التي يمكن القيام بها سواء بمقتضى الأحكام الصادرة أو جميع العقود حتى ولو كانت اتفاقية شريطة تضمينها الصيغة التنفيذية، وكذلك نزاعات الأعمال و الإجراءات التي تثيرها أعمال و إجراءات التنفيذ.

وتشمل المساعدة القضائية كل المنازعات المطروحة أمام الجهات القضائية كيفما كانت سواء كانت إدارية أو عادية أو على مستوى المحاكم أو المجالس أو أمام هيئات النقض المحكمة العليا أو مجلس الدولة كما تشمل جميع الأعمال والإجراءات الولائية والأعمال التحفظية.

حسب م 13 من نفس الأمر فإنه يعفى المستفيد من المساعدة القضائية بصفة مؤقتة من دفع ا لمبالغ المستحقة لحقوق الطابع، التسجيل، وكتابة الضبط، وكذلك من كل إيداع للرسم القضائي أو الغرامة كما يعفى أيضا بصفة مؤقتة من دفع المبالغ المستحقة للمحضرين القضائيين والموثقين والمحامين كحقوق لهم أو أجور، أو مكافأة، أما وثائق الإجراءات التي تحرر بناء على طلب المساعد قضائيا فإنها تؤشر بالطابع، ويبقى

تسجيلها على الحساب، وبالنسبة للعقود والرسوم التي يدلي بها المستفيد من المساعدة لإثبات حقوقه وصفاته فيقع التأشير عليها أيضا من أجل الطابع ويبقى تسجيلها على الحساب أيضا.

وإذا وجب تسجيل تلك الرسوم والوثائق خلال أجل محدود، فإن حقوق التسجيل تصبح مستحقة حالا بعد صدور الحكم النهائي، وكذلك الشأن بالنسبة للمبالغ واجبة الأداء من أجل مخالفة النصوص المتعلقة بحقوق الطابع، وفيما عدا ذلك من الرسوم والعقود فإن حقوق التسجيل شأنها شأن عقود الإجراءات، إن التأشير من أجل الطابع وكذلك التسجيل الواقع على أن يبقى قيدا على الحساب يجب أن يذكر تاريخ القرار الذي منح المساعدة القضائية، وليس لهما من أثر، بالنسبة للعقود والرسوم التي استظهر بها المساعد قضائيا إلا في حدود النزاع الذي استظهرت من أجله.

وحسب القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية[8] فإن المصاريف المشمولة و التي تغطيها هذه المساعدة هي:

- تحقيقات النيابة العامة.

- الدعاوى القضائية كلها وما يتصل بها أو يتفرع عنها من إجراءات ولائية أو تحفظية أو تنفيذية .

- الاستشارة القانونية.

- صياغة العقود.

كما تشمل أيضا[9] :

- رسوم الدعاوى والطلبات ، كلها أو بعضها .

- رسوم الأوراق القضائية كالشهادات والملخصات وغيرها.

- رسوم التنفيذ، وأجر نشر الإعلانات القضائية، والمصروفات الأخرى التي يتحملها طالب المساعدة .

- انتداب محام .

- أتعاب الخبير المنتدب .

ب- شروط منحها

يمكن حصر شروط المساعدة القضائية في ضعف الدخل المالي لطالب المساعدة والجدية في الطلب

- ضعف المدخول

لا شك أن الهدف الأساسي من المساعدة القضائية هو مد يد العون للمحتاجين[10] بالنظر إلى م 6 التي تعدد الوثائق الثبوتية لاحتياج طالب المساعدة القضائية ، نجد أنها تشترط كشف الراتب لثلاثة أشهر الأخيرة (3) وكذلك عبارة « لا تسمح لهم مواردهم» مما يعني أن شرط عدم المقدرة على تكاليف رفع الدعوى لا يعني بالضرورة أن يكون عديم الدخل والمشرع الجزائري لم يفرق بين عدم المقدرة الكلية أو الجزئية على دفع المصاريف[11] عكس ما قام به المشرع الفرنسي، فالمساعدة القضائية حيث تمنح كليا أو جزئيا حسب عتبة الدخل التي يعاد تقويمها سنويا عند 01 جانفي [12]، وبهذا التحديد يكون قد وحد معايير الاستفادة بين مكاتب المساعدة، غير أن تحديد عتبة الاستفادة من المساعدة القضائية قد يضر بطالبها في حالة كانت موارده أكثر من هذه العتبة و هو فعلا يستحقها نظرا لظروف قد نكون استثنائية أو دائمة حسب الحالة.

- الجدية في طلب المساعدة القضائية

حسب م 6 من قانون المساعدة فان الطلب يجب أن يتضمن عرضا موجزا عن موضوع الدعوى أو العمل الولائي أو التنفيذ المراد مباشرته، وهذا لدراسة مدى جدية الطلب فلا يستفيد منها إلا من كانت قضيته جديرة بالاهتمام، ودراسة مكتب المساعدة لجدية موضوع الدعوى هي دراسة سطحية لأنها ليست جهة قضائية مختصة بالنظر في موضوع الدعوى[13]، ولا يجب أن لا تكون الدعوى غير مقبولة بشكل واضح [14]، وحسب م7 يمكن لمكتب المساعدة أن يقوم بالتحريات الضرورية حول موارد طالب المساعدة

القضائية وفي حالة تبين لمكتب المساعدة القضائية زيف الادعاءات فإنه يحق له سحب المساعدة القضائية في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ولو بعد انتهاء المرافعات والإجراءات التي منحت لطالب المساعدة القضائية[15].

إن قرار الاستفادة منها يكون بموافقة مكتب المساعدة القضائية المنشأ على مستوى كل محكمة أو مجلس أو حتى على مستوى المحكمة العليا أو مجلس الدولة طبقا م3 من ق.م.ق لمنحها، غير أن هناك أصناف تستفيد منها بقوة القانون[16]، ومن هنا ضرورة أن تمنح المساعدة القضائية للمؤمن له بقوة القانون ولا تخضع لموافقة مكتب المساعدة القضائية.

الفرع الثاني : الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة منها

وحسب م4 من نفس القانون (الاسترشادي العربي) فإنه يستفيد من المساعدة القضائية كل من :

- الأشخاص الطبيعيين الذين يثبت عجزهم ماليا .
- الأشخاص المخاطبين بقوانين خاصة تعفيهم من الرسوم والمصروفات القضائية .
- الأشخاص الاعتبارية الخيرية وذات النفع العام التي يثبت عجزها ماليا.

حسب م1 من المرسوم 71 - 57 فإنه يمكن لكل شخص طبيعي لا تسمح موارده بالمطالبة بحقوقه أو الدفاع عنها أمام القضاء ولكل شخص معنوي لا يستهدف الربح[17]، وكذلك للأشخاص الأجانب المقيمين على التراب الوطني الاستفادة منها وهذا تماشيا مع القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية الذي صادقت عليه الجزائر وبعض الاتفاقيات الثنائية[18]، كما نصت م 2 /3 أن موضوع النزاع الذي يتطلب التكفل به من مبررات منح المساعدة القضائية استثنائيا، بغض النظر عن قدرته على التكفل بمصاريف الدعوى وهو ما ينطبق على المؤمن له لأن طبيعة النزاع تتطلب المساعدة القضائية حيث أن:

- قيمة النزاع تجعل من المؤمن له يتراخى عن اللجوء إلى القضاء بسبب أن ما سيحصله من نزاع لا يصل إلى كلفة المصاريف القضائية التي يكون قد أنفقها.

- القوة الاقتصادية و المعرفية للمؤمن تجعله يسهل عليه إثبات ادعاءاته أمام عجز المؤمن له عن إثبات عكس ذلك، لأن الحقيقة القضائية ليست دائما هي الحقيقة الواقعية مما تجعله في غالب الأحيان مدركا لخسارة دعواه قبل اللجوء إلى القضاء.

- إن إعطاء الدعم للمؤمن له هو دعم للحقوق التي كرسها الدستور وكذلك دعما للعدالة بين أفراد المجتمع وتجعل من المؤمن المتدخل يعمل على عدم المساس بحقوقه و التي من شأنها خلق روح المنافسة بين المؤمنين أنفسهم.

من هذا المنطلق فإنه يجب أن تمنح له المساعدة القضائية بقوة القانون مثلما فعل المشرع مع بعض الفئات الأخرى من المجتمع والتي نص عليها في م 28 من نفس الأمر[19].

تبقي الاستفادة من المساعدة القضائية سارية المفعول في حال حكمت المحكمة المانحة له بعدم اختصاصها، وكذلك الشأن بالنسبة للاستئناف أو الطعن بالنقض[20].

تسحب المساعدة القضائية في أي مرحلة كانت عليها الدعوى متى تبين لمكتب المساعدة أن المستفيد منها ميسور الحال أو كانت الاستفادة منها بطرق تدليسية[21]، وكذلك بناءا على تصريح المعني نفسه أو من النيابة العامة أو من الخصم[22]، فإذا كانت من غير تصريحه فيجب أن تكون مسببة و بعد سماع المعني وتقديم ملاحظاته بعد الاعتذار له.

أما إذا كنت بطرق تدليسية فإضافة إلى سحب الاستفادة منه فإنه يكون محل متابعة قضائية بمقتضى م 227 من قانون العقوبات وفي كلتا الحالات فإن كاتب مكتب المساعدة يشعر فورا إدارة الضرائب التي تتولى التسديد[23].

في حالة الاستعجال يمكن أن تمنح المساعدة القضائية بصفة مؤقتة بواسطة وكيل الجمهورية أو النائب العام حسب الحالة شريطة أن يرفع الأمر إلى مكتب المساعدة

في أقرب جلسة له و بعدها يمكن للمكتب الإبقاء على منح المساعدة أو رفضها[24].

ويمكن أن تستفيد جمعيات حماية المستهلكين المعترف لها بالمنفعة العمومية من المساعدة القضائية[25].

كما أن للمساعدة القضائية أثار تتمثل في[26]: - وقف الآجال وتمديد مدة الطعن القضائي المقررة . - تكفل الخزينة بالمستحقات المالية

المطلب الثاني :إعطاء الحق لجمعيات حماية المستهلك لتمثيل المؤمن له أمام القضاء

قد يكون تدخل المؤمن له إذا كان مستهلك لوحده أو بالاستعانة بجمعيات حماية المستهلك، ولكن نظرا لضعف المؤمن له المستهلك أمام المؤمن المتدخل وتطور العلاقات الاستهلاكية وتشعبها وتعقيدها وكذلك نظرا لتشابك المصالح الفردية للمستهلكين مع مصالحهم الجماعية مما جعل تدخل هذه الجمعيات لمساندته و الدفاع عنه أمرا ضروريا، فمثلا الإعلان التجاري الكاذب يمس بالمصلحة الفردية للمستهلكين ونظرا لتعدد المتضررين منه أصبح يمس بالمصالح الجماعية في نفس الوقت مما تولد عنه الحاجة الماسة للدفاع الجماعي عنها ولذا تظهر حاجة المستهلكين الملحة إلى أشخاص تدافع عن المصالح الجماعية للمستهلكين والمتمثلة أساسا في جمعيات حماية المستهلكين التي قد تنوب عنه في رفع دعواه أو تدافع من تلقاء نفسها عن المصلحة الجماعية.

رغم أن لجوء المؤمن له إلى القضاء من حقوقه الأساسية من أجل استرجاع حقوقه وإلزام المؤمن المهني بتنفيذ التزاماته، غير أنه غالبا ما يعزف المؤمن لهم المستهلكون عن اللجوء إلى القضاء للأسباب المذكورة سابقا[27]، ولهذا منح قانون حماية المستهلك وقمع الغش لجمعيات حماية المستهلك الحق في تمثيل المستهلكين أمام القضاء، هذه الجمعيات التي عرفتها م 21 منه بأنها كل جمعية منشاة طبقا للقانون تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه و تحسيسه و تمثيله ، وبالرجوع أيضا إلى القانون رقم 12 - 06 المتعلق بالجمعيات[28]، فإننا نجده يعرف الجمعيات بصفة عامة بأنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة،

يشتركون تطوعا في تسخير معارفهم ووسائلهم ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني و الاجتماعي وغيرها من النشاطات الأخرى [29]، ويمكن أن يكون نشاطها وطني أو محلي أو حتى على محيط معين[30].

ما يهم في هذا الصدد هو تمثيل المؤمن له المستهلك أمام القضاء، حيث يمكن لها أن تتأسس كطرف مدني في حالة تعرض المستهلك سواء كان فردا أو جماعة لضرر تسبب فيه نفس المؤمن المتدخل[31]، وبالتالي فهذه الجمعيات لا يخول لها حق الدفاع عن مصالح المستهلكين إذا كان ينحصر هدفها في حمايته ولا يجوز لها التقاضي إلا إذا اعترفت لها المصالح المختصة لها بالمنفعة العامة[32].

لكن في الواقع العملي هناك صعوبات تعيق قيام هذه الجمعيات بالمهام التي تأسست من أجلها وعلى رأسها هذا الشرط المتعلق بالحصول على الاعتراف بالمنفعة العامة الذي إجراءاته صعبة ومعقدة نظرا لمطاطية هذا الشرط، و في بعض الأحيان تزيدها البيروقراطية سوءا، كما أنها لا تتوفر على موارد مالية كافية تسمح لها بالقيام بدورها على أحسن وجه وذلك نظرا لقلة المنخرطين و ضآلة الاشتراكات وقلة التموين لتغطية كافة الحاجيات الخاصة بعملها وخاصة المصاريف القضائية مما يؤثر على فعاليتها، كما أن إعانات مختلف أجهزة الدولة من البلديات والولايات للجمعيات بصفة عامة تذهب في أغلبها إلى جمعيات أقل أهمية منها وتوزع بطريقة فيها الكثير من الغموض[33].

إضافة على الرغم من أن هذه المهمة من أبرز المهام المنوط بها لهذه الجمعيات في مجال الاستهلاك إلا أن خوف الإدارة وتحفظها في منحها صفة المنفعة العامة نظرا لخطورتها و آثارها على نشاط المتدخلين وصورهم أمام زبائهم، ولوجود احتمال استعمال الدفاع عن حقوق المستهلكين كوسيلة للحصول على مآرب أخرى، ومنها ابتزاز المتدخلين والإضرار بمصالحهم [34]، لم يتم منح كافة الجمعيات الحق في التقاضي نيابة عن المستهلكين، حيث يشترط في الجمعيات لتمكينها من هذا الحق أن تكون لها صفة المنفعة العامة[35].

الفرع الأول : شروط اكتسابها صفة المنفعة العامة

حسب م 34 من قانون الجمعيات فإنه يمكن للجمعيات ومن بينها جمعيات حماية المستهلك أن تعترف لها السلطة بصفة المنفعة العامة والاستفادة من الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة، فحسب م19 من المرسوم التنفيذي رقم 72 - 176 [36] فإن الاعتراف يكون بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية، وشروط الاعتراف بصفة المنفعة لجمعيات حماية المستهلك تتمثل في:

أن تكون قد مارست عملها لمدة لا تقل عن واحد سنة (01) ابتداء من تاريخ الموافقة على إنشائها م 20 من المرسوم التنفيذي 72 - 176 وأن تقدم هذه الجمعية الدليل الكتابي على قابليتها للحياة واستعدادها لإسداء الخدمات، وأن لا يقل عدد أعضائها عن 100 عضو وأن لا يقل إجمالي منقولاتها عن 50.000دج، وأن يكون الطلب ممضي من كافة الأعضاء المسيرين للجنة [37]، أما في القانون الفرنسي يمكن أن تكون الجمعيات وطنية أو محلية بحيث يشترط في الأولى عدد المنخرطين 10.000 منخرط وبقرار وزاري، أما في الثانية فبقرار من الوالي فقط[38].

الفرع الثاني : تشجيع جمعيات حماية المستهلك

وقصد تشجيع هذه الجمعيات ودعمها أعطي لها الحق في الاستفادة من المساعدة القضائية كي لا يكون الجانب المادي لها عائقا لعملها وهذا شريطة الموافقة على إنشائها من طرف السلطات لمختصة والاعتراف لها بالمنفعة العمومية، كما يمكن لها الاستفادة من الإعانات المالية للدولة سواء على الصعيد المحلي أو المركزي.

وقد أشارت لها المادة 68 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة و التي نصت على أنه إضافة إلى الأطراف الذين كانوا معنيين أمام مجلس المنافسة فإنه يمكن للأطراف الذين ليسوا أطرافا في الطعن التدخل في الدعوى ، أو أن يلحقوا بها في أية مرحلة من مراحل الإجراء الجاري طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وبالتالي فجمعيات حماية المستهلك يمكن لها رفع أي دعوى قصد الدفاع عن حقوق المستهلك

لإصلاح الضرر الذي لحق بالمصالح الفردية أو الجماعية للمستهلكين، فبذلك أصبح المجال مفتوحا أمام الجمعيات للتأسيس كطرف مدني أمام القضاء الجزائي، أو رفع دعوى مدنية أصلية أمام القضاء المدني، وذلك للمطالبة بتعويض الضرر الذي لحق بالمستهلكين جراء الإشهاريات التجارية المضللة، كما يمكن لهذه الجمعيات التدخل في الخصومة.

الفرع الثالث : مختلف الدعاوى الممكن رفعها من طرف جمعية حماية المستهلك

هناك عدة دعاوى يمكن رفعها من طرف جمعية حماية المستهلك ويمكن إيجازها في :

أ- الدعوى المرفوعة للدفاع عن المصالح المشتركة للمستهلكين:

أكدت المادة 23 من قانون 09 /03 إمكانية رفع جمعيات حماية المستهلك الدعاوى بسبب ضرر ألحق بالمصالح المشتركة للمستهلكين، وأن تتأسس كطرف مدني، وفق الشروط التالية:

-أن تكون هناك مخالفة للقانون الجنائي : إذ لكي يتسنى لجمعيات حماية المستهلك الادعاء مدنيا أمام القضاء الجزائي، ينبغي أن يكون التصرف الذي أقدم عليه المتدخل جريمة معاقب عليها جزائيا[39].

- أن يكون الضرر قد مس المصالح المشتركة للمستهلكين والتي يقصد بها مجموعة الحقوق والامتيازات المخولة للمستهلك بموجب قوانين وتنظيمات خاصة[40] أو المصلحة المشتركة لمجموعة من الأفراد يستهدفون غرضا معينا، كالدفاع عن حقوق المستهلك ولهذا وجب على الجمعية إثبات أن هناك ضررا قد لحق بالمصلحة الجماعية التي تمثلها وتسهر على حمايتها، وهنا يمكن للجمعية أن :

- تطالب بالتعويض بقصد إصلاح الضرر الذي لحق بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للمستهلكين، و لا تطلب بهذا الصدد تعويضا مستقلا لكل مضرور، بل التعويض يكون باسم الجمعية و لحسابها كشخص معنوي.

- تطلب وقف التصرفات غير المشروعة التي يقوم بها المتدخل، التي من شأنها إلحاق ضرر بالمصالح المشتركة للمستهلكين، مثل قيام الجمعية بتقديم طلب يقضي بسحب المنتوج بسبب عدم مطابقته للمواصفات القانونية والتنظيمية، أو طلب من أجل وقف الإشهار المضلل.

وفي القانون الفرنسي فإنه يمكن لجمعيات حماية المستهلك رفع دعاوى أمام المحاكم المدنية لإبطال كل شرط غير شرعي في العقود النموذجية أو العقود المقترحة على المستهلكين، ومطالبة المتدخل باتخاذ جميع التدابير في ذلك[41].

ب- الدعوى المرفوعة للدفاع عن المصلحة الفردية لمجموعة من المستهلكين:

يمكن لجمعية حماية لمستهلك رفع دعوى دفاعا عن المصلحة الذاتية لأعضائها[42] سواء كانت فردية أو جماعية[43].

بما أن المشرع سمح لجمعيات حماية المستهلك برفع الدعوى من قبلها حماية للمصلحة الجماعية للمستهلكين باسمها ولحسابها للتعويض عن الضرر الذي أصاب هذه المصلحة الجماعية فإن ممارستها للدعوى في إطار المصلحة الفردية لمجموعة من المستهلكين ما هو إلا امتداد للأولى فقط،، لأنها تعمل على تجميع المصالح الفردية في دعوى واحدة[44].

فاستنادا لنص المادة 23 السالفة الذكر يمكن لجمعية حماية المستهلك رفع دعاوى للدفاع عن المصلحة الفردية لمجموعة من المستهلكين، و ذلك إذا توافرت الشروط الآتية:

- أن يكون المستهلكون المتضررون أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ولحقهم ضرر سببه نفس المتدخل مما يفترض معه أن يكون المهني معين مسبقا، وأن يكون الضرر اللاحق بهم هو ضرر شخصي.

- أن يقدم شخص على الأقل من المستهلكين المتضررين وكالة لجمعية حماية المستهلك لتمثيلهم أمام القضاء، وبهذا تقوم الجمعية بتمثيل المستهلكين الذين قدموا لها الوكالة المكتوبة دون الآخرين الذين يبقون محتفظين بحقهم في رفع دعواهم بصفة فردية، وفي هذه الحالة إذا خسرت الجمعية الدعوى فإن المستهلكين مقدمي الوكالة لن يحصلوا على أي شيء ويفقدون حقهم في رفع دعواهم بصفة فردية أمام القضاء.

ج-التدخل الإنضمامي في الخصومة وهو انضمام جمعيات حماية المستهلك إلى الدعاوى المرفوعة مسبقا من قبل المستهلك فقد ترفع الدعوى من قبل المستهلك الفرد أو من قبل مجموعة من المستهلكين أمام القضاء ضد متدخل معين، ولأن المادة 23 قانون 09 - 03 لم تحدد نوع تلك دعاوى، مما جعل لها الحق في الانضمام إلى دعاوى مرفوعة مسبقا من قبل المستهلك.

إن الطريق القضائي الذي تتخذه جمعيات حماية المستهلك لا يضمن دائما حماية المصالح الجماعية للمستهلكين، وهذا لبطء الإجراءات، وقد لا تملك الجمعية السيولة المالية الكافية لمباشرة جميع الدعاوى المتعلقة بالمستهلكين، وحتى وإن تقدمت إلى القضاء، فإنه في الغالب لا تجني فائدة واسعة، نتيجة صدور أحكام بتعويضات رمزية الأمر الذي يحد من إمكانية اللجوء إلى القضاء.

الملاحظ أن هناك معيقات جمة أمام هذه الجمعيات وخاصة في شروط الاعتراف لها بالمنفعة العامة وكذلك على مستوى التمثيل أمام القضاء.

المبحث الثاني: تبسيط إجراءات التقاضي

الأصل أن اللجوء إلى القضاء يتم عن طريق دعوى يرفعها المدعي للمطالبة بحماية حقوقه، وذلك بواسطة طلب يتمثل في عريضة افتتاح الدعوى الذي بواسطته تتمكن المحكمة من وضع يدها على القضية ويتم ذلك وفق إجراءات معينة حيث تنص م 15 من ق.إ.م.إ على أنه يجب أن تتضمن هذه العريضة على البيانات التالية:

- الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى.

- اسم ولقب المدعي و موطنه.

- اسم ولقب موطن المدعي عليه فان لم يكن له موطن معلوم فأخر موطن له و في حالة الشخص المعنوي تسميته و طبيعته و مقره الاجتماعي و ممثله القانوني أو الاتفاقي.

- عرض موجز للوقائع و الطلبات و الوسائل التي تؤسس عليها الدعوى.

- الإشارة إلى المستندات و الوثائق التي يراها مدعمة لمزاعمه.

وحسب م 14 من ق.إ.م.إ فإنه ترفع الدعوى أمام المحكمة بعريضة مكتوبة وموقعة ومؤرخة تكون نسخها بعدد الأطراف وتودع لدى أمانة الضبط بواسطة المدعي نفسه أو وكيله أو محاميه مع العلم أن الاستعانة بالمحامي في الاستئناف والنقض وجوبية[45].

وهذا عكس ما كان قبل تعديل 2008 حيث كان يمكن رفع الدعوى شفاهة أمام كاتب الضبط وكذلك بدون إلزامية الاستعانة بمحامي على مستوى المجالس، وهذا ما لا يتماشى مع خصوصية الحماية المقررة للمؤمن له الضعيف، حيث يفترض أن يسمح له أيضا برفع دعواه شفاهة، كما أن إلزامية المحامي فيها غبن إضافي للمؤمن له وتمس بحق التقاضي[46].

إلا أنه يوجد استثناء عن الطريق العادي المتمثل في الدعوى العادية الذي سبق التكلم عنه يتمثل في الإجراءات المبسطة والتي تكتسب صبغة خاصة إما نظرا لبساطة قيمة نزاعها أو للحجية الدامغة للمستندات التي يستند عيها طالب الحماية القضائية لحقه وهي مخصصة للفئات الضعيفة، ولقد اختلفت التشريعات في العمل بهذه الطرق ولعل من أهم الدول فرنسا التي أوجدت عدة وسائل من بينها الأمر بقيام بعمل أو أمر الأداء ولعل من أهم التطور القضائي لديها استحداث نظام قضائي خاص يتمثل في قضاء الجواري (قضاء القرب أو المحاكم المحلية) وهي مخصصة للفئات غير المهنية في مواجهة المهنيين[47] إضافة إلى قضاء الاستعجال.

أما المشرع الجزائري فقد نص على أمر الأداء و أمر على عريضة بالإضافة إلى قضاء الاستعجال وهي لا تقتصر على فئة معينة .

ففي القانون الفرنسي فالمنازعات المدنية المتعلقة بالاستهلاك بما فيها منازعات عقد التامين والتي لا تتعدى قيمتها4000€ تخضع للإجراءات المبسطة المنصوص عليها في م 843 و 844 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي[48].

تتمثل الإجراءات المبسطة في أمر الأداء الذي نص عليه المشرع الجزائري إضافة إلى التقرير بكتابة الضبط الذي كان ضمن قانون الإجراءات المدنية القديم و أمر القيام بعمل وأما النظام الذي أدرجته العديد من التشريعات فيتمثل في القضاء الجواري أو ما يسمى قضاء القرب أو القضاء المحلي.

المطلب الاول: الإجراءات المبسطة وفق القانون الجزائري

تتمثل في أمر الأداء و الأمر على عريضة.

الفرع الأول : أمر الأداء

رغم أن أمر الأداء غالبا ما يستعمله المتدخل من أجل تحصيل ديونه إلا أن المستهلك يمكن له أن يلجأ إليه في عديد من الحالات والتي من بينها استرجاع أمواله بعد فسخ العقد.

أ- تعريف أمر الأداء

حسب م 306 و 307 من ق.إ.م.إ فإن أمر الأداء هو الأمر الصادر عن رئيس المحكمة التي يقع موطن المدين في دائرة اختصاصها والذي يأمر من خلاله المدين بالوفاء بمبلغ معين من النقود لدين مستحق وحال الأداء و ثابت بالكتابة سواء كانت كتابة عرفية أو اعتراف بدين أو تعهد بالوفاء أو فاتورة مؤشر عليها من طرف المدين.

ب- سير الإجراءات

يقدم الطلب على شكل عريضة من نسختين إلى رئيس المحكمة التي يقع موطن المدين في دائرة اختصاصها تتضمن البيانات التالية[49]:

- اسم و لقب الدائن و موطنه الحقيقي أو المختار في الجزائر.

- اسم ولقب المدين و موطنه الحقيقي أو المختار في الجزائر.

في حالة يكون الدائن أو المدين شخص طبيعي يذكر تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الاجتماعي و صفة ممثله.

- عرض موجز عن سبب الدين و مقداره.

و ترفق معها جميع المستندات المثبتة للدين.

يفصل رئيس المحكمة في هذا الطلب بأمر خلال أجل 05 أيام [50]، إما بأمر برفض الطلب غير قابل للطعن إذا ما قدر أن الدين غير ثابت وذلك بفحص الوثائق المثبتة للدين دون أي إجراء أخر كاستدعاء المدين و التحقيق معه أو الاستماع إلى شهود أو غيرها مع بقاء حق الطالب في رفع دعوى وفق الإجراءات العادية و إما بأمر الأداء إذا ما قدر أن الدين ثابت بعدها يسلم رئيس أمناء الضبط نسخة رسمية من هذا الأمر إلى الدائن الذي يقوم بتبليغ المدين بالوفاء بأصل الدين مع المصاريف في أجل 15 يوم[51] تبليغا رسميا عن طريق المحضر القضائي[52].

- يحق للمدين الاعتراض عن طريق الاستعجال على هذا الأمر في أجل 15 يوم ابتداء من تاريخ التبليغ الرسمي و إلا حاز أمر الأداء على قوة الشي المقضي فيه ويسلم رئيس أمناء الضبط الصيغة التنفيذية بعد تقديم شهادة عدم الاعتراض، يتم الاعتراض عن طريق عريضة تودع لدي أمانة الضبط المحكمة التي أصدرت الأمر فيدرسها القاضي ويصدر أمرا بذلك.

تجدر الإشارة هنا أن كل أمر أداء لم يطلب إمهاره بالصيغة التنفيذية خلال واحد سنة من تاريخ صدوره يسقط ولا يرتب أي أثر.

الفرع الثاني : الأمر على عريضة

يقصد بنظام الأوامر على العرائض بتلك الحالات التي يلجأ إليها الشخص إلى القضاء عن طريق تقديم عريضة و التي من خلالها يستعمل القاضي سلطته الولائية

وبإصدار أمر قابل للتنفيذ الجبري بقوة القانون، وهاته الأوامر تستعمل للحفاظ على مصالح معينة يريد طالب الأمر على عريضة التوصل إليها ولكن إرادتهم الخاصة لا تكفي لتحقيق ذلك بإذن مسبق من القاضي[53].

ولقد عرفه المشرع الجزائري بأنه أمر مؤقت يصدر دون حضور الخصوم ويهدف إلى إثبات حالة أو توجيه إنذار أو إجراء استجواب في موضوع لا يمس بأصل الحق[54]، وهو شكل إجرائي للعمل القضائي من اختصاص السلطة الولائية للقاضي يسمح لطالبه باتخاذ تدابير وقتية لحماية مركزه القانوني وإزالة العقبات القانونية التي تحول دون تحقيق أثار معينة بالإرادة الفردية [55]، والمشرع حدد حالات استصدار هذا النوع من الأوامر إلا أن عبارتي «إثبات حالة» و «إجراء استجواب في موضوع لا يمس بحقوق الأطراف» يدل على أن مجال استعماله واسع ولا يمكن حصره[56].

وبالنسبة لإجراءاته فإنه يقدم الطلب على شكل عريضة من نسختين يسرد فيه الطالب عرضا موجزا للوقائع والأسباب التي استدعت الطلب، مع إرفاقها بالوثائق المدعمة لمزاعمه ولا يشترط فيه التمثيل بمحامي، ويفصل فيه رئيس المحكمة المختصة في اجل ثلاثة أيام (03) من تاريخ إيداع الطلب بأمر مسبب قابل للتنفيذ ويمكن استئنافه أمام رئيس المجلس القضائي اذا رفض الاستجابة للطلب في أجل 15 يوما[57].

رغم قصر الآجال في أمر الأداء و الأمر على عريضة و سرعة البت في الطلب إلا أنهما لا لا يستفيد منهما المؤمن له بل المؤمن لأنه في الغالب هو الدائن بمبلغ من النقود أو هو من يريد المحافظة على حقوقه.

المطلب الثاني: الإجراءات المبسطة في القوانين المقارنة

و تتمثل في التقرير بكتابة الضبط وأمر القيام بعمل و القضاء الجواري .

الفرع الاول : التقرير بكتابة الضبط

هو إجراء مبسط اخذ به المشرع الفرسي يتم العمل به فقط في المنازعات التي قيمتها تكون قليلة و التي لا تتعدى 4000€ [58]، وفي حقيقة الأمر هي غير محددة بالنسبة لمنازعات

الاستهلاك وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات التأمينية التي تتميز بضآلة منازعاتها[59]، حيث ترفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وبالضبط عند قاضي الاستعجال وهي مستوحاة من أشغال لجنة إصلاح قانون الاستهلاك الفرنسي، تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي بتاريخ 08 /03 /1988 وتم إدخالها في قانون الإجراءات المدنية الفرنسي في المواد L843 و L844 ، وذلك بدون التكليف بالحضور عن طريق المحضر القضائي وهي طريق أنسب لمنازعات التامين ذات الطابع الاستهلاكي التي عادة ما تكون قيمة النزاع بسيطة وتتم عبر المراحل التالية:

- وتكون بتقديم طلب على شكل استمارة خاصة بهذا الإجراء الذي يجب أن تتضمن البيانات المتعلقة بالأطراف وموضوع الطلب وموجز لأهم الوقائع والأسباب تحت طائلة بطلان الطلب، مع تقديم الوثائق الثبوتية لمزاعمه وتكون بعدد أطراف المنازعة.

- بعد تقديم هذه الوثائق إلى كتابة الضبط تسجل وتسجيلها يقطع التقادم وأجال رفع الدعوى العادية، ويستدعي المدعي عليه بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل إشعار بالوصول وتحذيره بأنه في حالة عدم الحضور، فإنه يحكم عليه استنادا إلى العناصر المتوفرة لدي المحكمة والتي تقدم بها المدعى، ويمكن أيضا استدعاء مقدم الطلب شفاهة بواسطة أمين الضبط ويؤشر بذلك على الهامش، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو في حالة عدم علمه سواء أن الرسالة الموصى عليها لم تصله أو أن أمين الضبط لم يجده فما مصير الدعوى هنا هنا يمكن لأمين الضبط دعوة المدعى باتباع إجراءات التبليغ الرسمي[60].

- وتسير الدعوى وفق الإجراءات العادية والتي من بينها محاولة القاضي إجراء الصلح سواء بنفسه أو بواسطة وسيط أو مصلح قضائي يعينه بموافقة الطرفين[61].

الفرع الثاني : أمر القيام بعمل

عرف هذا النوع في إنجلترا وأمريكا وهو من إلهام لجنة إعادة صياغة قانون الاستهلاك تم إدراجه في الإجراءات المدنية الفرنسي بموجب المرسوم 88 /209 المؤرخ في 04 /03

/1988 أين ادخل في المواد من 1425-1 إلى 9 - 1425 [62]، فإجراء الأمر بالدفع عرف منذ أمد طويل أمام قضاء الاستعجال والمحاكم التجارية أين يسمح للدائن بتحصيل دينه بسرعة عندما يكون ناتج عن التزام تعاقدي ومبلغ محدد، أي أن الأمر بالدفع رغم أنه ضروري غير أنه يخدم مصالح المؤمنين في مواجهة المؤمن لهم ولكنه قليلا ما يستعمل في حالة العكس، لأن المؤمن لهم عادة يكونوا دائنين بقيام بعمل وليس بأداء مبلغ من النقود أدى هذا إلى إنشاء إجراء أخر مبسط شبيه له في سنة 1988 مخصص أساسا لاستعماله من قبل المستهلكين في مواجهة المتدخلين سمي بأمر القيام بعمل يضمن الحصول على سلعة تم طلبها أو تنفيذ خدمة تم الاتفاق عليها أو تنفيذ الضمان مثلا، وهو يسمح بعدم اللجوء إلى تطبيق م 1142 ق.م.ف التي تنص على أن كل التزام بقيام بعمل أو عدم القيام بعمل يترتب على عدم تنفيذه تعويض[63].

إن الأمر بقيام بعمل هو من اختصاص قضاء الاستعجال أو من اختصاص قاضي القرب أين تكون الخدمة التامينية المطلوبة لا تتجاوز 4000€ [64]، وهو يطبق على العقود المبرمة بين الأشخاص الذين ليست لهم أي صفة مهنية في مواجهة المهنيين[65] بمعنى العقود التي تبرم بين المؤمن لهم المستهلكين و المؤمنين المتدخلين.

ويرجع الاختصاص الإقليمي هنا إلى اختيار مقدم طلب استصدار الأمر بقيام بعمل سواء موطن المطلوب منه القيام بعمل أو مكان تنفيذ الالتزام.

يتشكل الطلب من المطالب التي يريد من خلالها مقدم الطلب تنفيذ المؤمن التزاماته ويكون سواء بإيداعها لدى أمانة الضبط أو إرسالها له عن طريق البريد ويتضمن الطلب مجموعة من البيانات التي يجب ذكرها تحت طائلة رفض الطلب والمتمثلة في هوية الأطراف وطبيعة الالتزام المراد تنفيذه أو إتمام تنفيذه مع ضرورة إلحاقه بالوثائق الثبوتية[66] كوثيقة التامين او كطلب الشراء، وصل الدفع ، فاتورة أو شهادة الضمان أو غيرها من الوثائق التي تدعم صحة ادعاءاته.

المطلب الثالث : القضاء الجواري أو قضاء القرب أو المحاكم المحلية

لقد أصبح اليوم الاهتمام بالبعد المكاني للمؤسسات القضائية عن المتقاضين والوقت الذي تستغرقه قضاء القرب من أبرز اهتمامات السياسات القضائية، فهي تستوجب وضع ضمن مسافات قريبة للمتقاضين قضاة مختصين أو غيرهم المهم يكون قادرين على فهم مصالحهم وهذا من أجل ضمان فعالية، مصداقية، ملائمة وعصرنة التطبيقات القضائية[67].

كما أن الانشغال بالقضايا الناتجة عن التطور العام الناتج بدوره عن التوجه نحو اقتصاد السوق ازدياد عدد القضايا أمام المحاكم العادية يضغط اضطراديا على ضرورة التكفل بحل المشاكل اليومية للمواطنين من خلال إيجاد قضاء قريب من المتقاضين[68].

لهذا عملت بعض التشريعات سواء الغربية منها أو العربية بالقضاء الجواري أو ما يسمي بقضاء القرب، فنجد مثلا المشرع اللبناني أحدث بموجب قانون حماية المستهلك لجنة لتسوية منازعات الاستهلاك التي قيمتها تساوي أو تفوق ثلاثة ملايين ليرة أو التي لم يتوصل فيها إلى حل أمام لجنة الوساطة[69]، بحيث تتشكل هذه اللجنة من قاضي من الدرجة الرابعة عل الأقل وممثل عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة وممثل عن جمعيات حماية المستهلك[70] تتبع نفس الإجراءات المتبعة أمام القضاء العادي، يجوز المثول أمام لجنة حل النزاعات دون الاستعانة بمحام[71].

أما بالنسبة للمشرع المغربي فإنه نظم ما يسمى قضاء القرب بموجب قانون رقم 10 - 42 [72] الذي يختص في الدعاوى الشخصية والتي تقع على المنقول التي لا تتجاوز قيمتها 5000 درهم[73]، حيث يتألف من قاض أو أكثر ومن أعوان لكتابة الضبط ويتميز بشفوية المرافعات ومجانية الإجراءات وإعفائها من الرسوم[74]، وبالبساطة في سرعة إجراءاتها[75].

كما أن المشرع الفرنسي قام باستحداث نوع جديد من التقاضي الذي أسسه بموجب قانون 09 /09 /2002 تحت عنوان «القضاء الجواري»[76] في قانون التنظيم

القضائي في المواد من 1 - L331 إلى 9 - L331 وفي آخر تعديل له من 1 - L331 إلى L331 6- حيث يتشكل من أشخاص ليسوا برتبة قاضي، فهم يختارون فقط من الأشخاص الذين يمتازون بالنزاهة والكفاءة والحياد، وتنشأ على مستوى كل محكمة ابتدائية محكمة جوارية على الأقل تتشكل هذه المحكمة من قاضي فرد وفي الأماكن القريبة من المتقاضين[77] الذي يسعى من خلالها المشرع الفرنسي أن تكون الإجراءات سريعة وبسيطة وغير مكلفة، وهي في الحقيقة امتداد لعدة أوجه سابقة للتقاضي، مثل قضاة السلم التي ألغيت في سنة 1958 [78].

القضاء الجواري يكون مختص في المواد المدنية وأحيانا في المادة الجزائية79 ومشكلة الاختصاص لا تطرح هنا لأنه يختص بالنظر في القضايا الشخصية والمنقولة التي لا تتعدى قيمتها 4000€ والتي يرفعها الشخص الطبيعي من أجل حاجاته الخاصة وليس المهنية وبعض القضايا المتعلقة بالتنفيذ فهي مخصصة فقط للنزاعات البسيطة للاستهلاك و تتبع في إجراءاتها أمر الأداء أو القيام بعمل (l'injonction de payer ou de faire) واختصاص المحاكم الجوارية ليس حصريا فلمقدم الطلب اللجوء إليه أو إلى قضاء الاستعجال، وعندما تعترضه صعوبات حقيقية فإنه يحول القضية كليا أو جزئيا إلى قضاء الاستعجال[80].

الهوامش:

1 - العزوزي المهدي ، تسوية نزاعات الاستهلاك ،الطبعة الأولى، منشورات مجلة القضاء المدني ،دار النشر المعرفة ، الرباط ،2013. ص 63 .

2 - العزوزي المهدي، المرجع نفسه ، ص 65 .

3 - مديحة الزهر و فاطمة الزهراء قليول، الامن القضائي و فض نزاعات الاستهلاك، http://www.marocdroit.com الامن-القضائي- وفض-نزاعات-الاستهلاك-امام-القضاء a3815.html ، يوم 25/01/2015 على الساعة 19.42.

4 - شحادة موسى مصطفى ، المساعدة القضائية حق من حقوق الأساسية للإنسان ، العراق ، مجلة المنارة ، العدد 3 المجلد 11، 2005 ، ص 222 .

5 - بن مشري عبد الحميد ، كفالة حق التقاضي عن طريق المساعدة القضائية، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد التاسع ، جامعة بسكرة ، مارس2013 ، ص 37 وهو تعريف للدكتور سيد احمد محمود.

6 - أعتمده مجلس وزراء العدل العرب في دورته 24 بالقرار رقم 746 بتاريخ 27/11/2008 .

7 - الامر 71 - 57 المؤرخ في 05 /08 /1971 المتعلق بالمساعدة القضائية المعدل و المتمم بالقانون رقم 01 - 06 المؤرخ في 22 /05 /2001 سنة ، ج.ر العدد 29 المؤرخة في 23 /05 /2001 و بالقانون رقم 09 - 02 المؤرخ في 25 /02 /2009 ج . ر العدد 15 المؤرخة 08 /03 /2009 .

8 - م 2 من القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية .

9 - م 3 من نفس القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية.

10 - شحادة موسى مصطفى ، المرجع السابق ، ص 237.

11 - بن مشري عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 41 .

12 - L'article 4 du Loi français n° 91- 647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique dit « Le demandeur à l'aide juridictionnelle doit justifier, pour l'année 2001, que ses ressources mensuelles sont inférieures à 5 175 F pour l'aide juridictionnelle totale et à 7 764 F pour l'aide juridictionnelle partielle»

13 - بن مشري عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 42 .

14 - شحادة موسى مصطفى ، المرجع السابق ، ص 240 .

15 - م20 من قانون المساعدة القضائية .

16 - م 28 من قانون المساعدة القضائية .

17 - Identique à L'article 2 du Loi français n° 91- 647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique , Version consolidée au 05 février 2015.

18 - م 9 من القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية المشار إليه سابقا.

19 - أرامل و بنات الشهداء غير المتزوجين و ضحايا الإرهاب - معطوبي الحرب - القصر - في مادة النفقة - في الحضانة - في حوادث العمل - المعوقين – ضحايا الإتجار بالأشخاص و الأعضاء – ضحايا تهريب المهاجرين .

20 - م 12 من قانون المساعدة القضائية.

21 - م 20 من قانون المساعدة القضائية.

22 - م21 من قانون المساعدة القضائية .

23 - م23 و 24 من قانون المساعدة القضائية.

24 - لبري نصير، المساعدة القضائية، الجزائر، مداخلة القيت على موظفي أمانة الضبط لدى محكمة حمام الضلعة،2008 .http://www.courdemsila.mjustice

dz/conf_courmsila/doc4.pdf يوم 04/02/2015 عبى الساعة 21 و 20 د .

25 - م22 من قانون المساعدة القضائية كما نصت م 21 /2 من ق.ح.م.ق.غ : يمكن يعترف لجمعيات حماية المستهلكين بالمنفعة العمومية.

26 - شحادة موسى مصطفى ، المرجع السابق، ص 242 - 243 .

27 -. شحادة موسى مصطفى ، المرجع السابق، ص 242 - 243 .

28 - قانون 12 - 06 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالجمعيات ، ج . ر العدد 02 بتاريخ 15/01/ 2012 .

29 - م 2 من القانون 12 - 06 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالجمعيات .

30 - بن بوخميس على بولحية ، القواعد العامة لحماية المستهلك و المسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري ، بدون طبعة، دار الهدى ، عين مليلة ، 2000 ، ص 66.

31 - م 23 من ق.ح.م.ق.غ .

32 - م 21 من ق.ح.م.ق.غ .

33 - http://www.djazairess.com/essalam/17027 اطلع عليه يوم 06 /02/ على الساعة 19، .

34 - المامون ابراهيم ،مساهمات جمعيات حماية المستهلك .http://www ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=342632، يوم 06/02/2015 على الساعة 17 و 30د.

35 - م 21/2 من ق.ح.م.ق.غ .

36 - المرسوم التنفيذي رقم 72 - 176 المؤرخ في27/07/1972 المحدد لكيفية تطبيق الأمر 71 - 79 المتعلق بالجمعيات ،ج.ر العدد 65 بتاريخ 15/08/1972.

37 - م 20، 21، 22 على التوالي من المرسوم التنفيذي 72 - 176 .

38 - R411- 1 et R411- 2 du c.c.f .

39 - بن لحرش نوال ، جمعيات حماية المستهلك في الجزائر- دور وفعالية-،مذكرة ماجستير فرع القانون العام ، جامعة قسنطينة ،2012/ 2013، ص 117 ; بودالي محمد، المرجع السابق (حماية المستهلك في القانون المقارن) ، ص 678 .

40 - تعويلت كريم ، حماية المصلحة الاقتصادية للمستهلك من الممارسات التجارية ، الجزائر، أيام دراسية حول التعديلات المستحدثة في ظل المنظومة القانونية الوطنية، جامعة بجاية ، أكتوبر 2005، ص15 ; أشار إليه صياد الصادق ، المرجع السابق ، ص146 .

41 - Du l'article L 421-1 à L421-5 du c.c.f .

42 - ساوس خيرة وبوكعبان العربي ، حق الجمعيات في التقاضي، الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد الثامن جامعة ورقلة، جانفي 2013، ص 113 .

43 - م 17 من قانون رقم 12 - 06 المتعلق الجمعيات .

44 - ناصري فهيمة ،جمعيات حماية المستهلك ، مذكرة ماجستير (فرع العقود و المسؤولية) ، جامعة الجزائر، 2003/2004 ، ص 110 ;كيموش نوال ، حماية المستهلك في اطار قانون الممارسات التجارية، مذكرة ماجستير (فرع القانون الخاص) ، جامعة الجزائر ، 2010/2011 ، ص 114.

45 - م10 ق.إ.م.إ.

46 - منتري مسعود ، أثار إلزامية تأسيس محامي على مستوى المجالس القضائية و المحاكم الإدارية في ممارسة حق التقاضي ، الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي(جامعة بسكرة) ، العدد التاسع ، مارس 2013 ، ص 177.

47 - Calais-Auloy (J) et Frank Steinmetz , op.ct , p553 .

48 - R 142-1 du code de la consommation français .

49 - م306 من ق.إ.م.إ .

50 - م 307 من ق.إ.م.إ .

51 - م 308 ق.إ.م.إ .

52 - القروي بشير سرحان ، طرق التنفيذ في التشريع الجزائري و التشريع المقارن، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص جامعة الجزائر 1، 2014، ص 411 .

53 - أنور طلبة ، أوامر الأداء ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013، ص 242 - 244 .

54 - م 310 من ق.إ.م. إ.

55 - عمر نبيل اسماعيل ، الأوامر على عرائض ونظامها القانوني في قانون المرافعات المدنية و التجارية ، بدون طبعة دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2011 ، ص -52 53 .

56 - القروي بشير سرحان ، المرجع السابق، ص 413 .

57 - م 311 و 312 ق.إ.م.إ ; القروي بشير سرحان ، المرجع السابق ، ص413 .

58 -L843 du code de procédure civil français .

59 - Calais - Auloy(J) et Frank Steinmetz ,op. ct , p554 .

60 - Calais - Auloy(J) et Frank Steinmetz , op. ct , p554 .

61 - بودالي محمد، حماية المستهلك في القانون المقارن ، طبعة 2006، دار الكتاب الحديث ، الجزائر،2001 ، ص 643 .

62 - Calais - Auloy (J) et Frank Steinmetz , op . ct , p 555 .

63 - Calais - Auloy(J) et Frank Steinmetz , op. ct , p 555.

64 - L'article L1425-1 du code de procédure civile français qui nous oriente à L'article L1231-3 du code d'organisation judiciaire.

65 - L'article L1425-1 du code de procédure civile .

66 - L'article L 1425 -3 du code de procédure civile .

67 - Benoit Bastard et Pierre Guibentif ,justice de proximité : la bonne distance , en jeu de politique judiciaire France , revue droit et société 2007, N° 66 p 267.

68 - Pierre Guibentif , les julgados de paz : une novelle justice de proximité au portugal, France , revue droit et société , N° 66 , 2007, p 333 – 334 .

69 - م 98 من قانون حماية المستهلك اللبناني ، رقم 659 الصادر في 4 شباط 2005 .

70 - م 79 من قانون حماية المستهلك اللبناني .

71 - م 100 من قانون حماية المستهلك اللبناني .

72 - المغرب ، قانون رقم 10 - 42 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته المعدل بالظهير الشريف رقم 1.11.151 ، الجريدة الرسمية ، عدد 5975 ، بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011) ، ص 4392 .

73 - زرداني حسن ، قضاء القرب بالمغرب كتطبيق من تطبيقات الحق في التقاضي، الجزائر ، مجلة الاجتهاد القضائي جامعة بسكرة ، العدد التاسع ، مارس 2013 ، ص 76 .

74 - م 6 و7 من القانون المغربي رقم 10 - 42 .

75 - زرداني حسن ، المرجع السابق ، ص 80 .

76 - La Juridiction de proximité . l'article l231-3 de code de l'organisation judiciaire dit « La juridiction de proximité connaît, en matière civile , sous réserve des dispositions .

législatives ou réglementaires fixant la compétence particulière des autres juridictions , des actions personnelles ou mobilières jusqu'à la valeur de 4 000 euros . Elle connaît des demandes indéterminées qui ont pour origine l'exécution d'une obligation dont le montant n'excède pas 4 000 euros . Elle connaît dans les mêmes limites , en vue de lui donne r force exécutoire , de la demande d'homologation du constat d'accord formée par les parties , à l'issue d'une tentative préalable de conciliation .

77 - L'Article L231-2 du code de l'organisation judiciaire .

78 -Calais - Auloy (J) et Frank Steinmetz , op .ct , p556 .

79 - L'Article L231-1 du code de l'organisation judiciaire .

80 - Calais – Auloy (J) et Frank Steinmetz , op.ct , p556 .